أزمة الهوية الوطنية في ليبيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي

د. المختار عمر برطشة
كلية الآداب بالزاوية- جامعة الزاوية

مقدمة:

تعد أزمة الهوية الوطنية الجامعة من أهم المشاكل التي تسعى الدول والمجتمعات إلى إيجاد حلول لها. ولهذه الأزمة أبعاد تاريخية وثقافية وسياسية ينبغي أن تعالج من الأساس، فإذا كانت الدولة تعاني أزمة في الهوية فإنها تصبح مشلولة في أداء واجبها وإنجاز مهامها، ومن ثم قد تفقد سلطة شرعيتها في المجتمع، وهي أيضاً من أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية، كونها تصنف ضمن الأزمات التي تهدد كيان الدولة والوحدة الوطنية، وما تخلفه من تفكيك التجانس الاجتماعي الذي ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من أن أغلب دول العالم المتقدم أو غير المتقدم يتكون من مكونات أو تعدديات مجتمعية مختلفة سواء كانت قومية أو دينية أو مذهبية أو قبلية أو عشائرية، إلا أن هناك اختلاف بينها، وهو أن الدول المتقدمة قد قطعت مراحل طويلة في سبيل دمج هذه التعدديات وتوحيدها تحت هوية وطنية واحدة عبر سلسلة من الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأصبح لديها هوية وطنية واضحة ومستقرة ويوجد اتفاق كبير حولها من قبل كل المكونات التي تعيش فيها مما انعكس ايجاباً على استقرارها السياسي[1].

أما في الدول غير المتقدمة فإن الوضع يختلف بشكل كبير، فقد أصيبت بخلل واضح في ولاء أبنائها، اذ ما زالت هذه الدول تعيش حالة من الازمة لهويتها الوطنية الجامعة، وهذا الخلل بدوره أدى إلى أن تعاني القطاعات فيها من ظاهرة عدم الاستقرار أيضا، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية او الاجتماعية[2]، وهذا ما حصل في العديد من الدول العربية ومن بينها ليبيا، كما أن أزمة الهوية الوطنية الجامعة كانت من أهم أسباب ظهور الصراعات من أجل السلطة التي أدت إلى انقسامات اجتماعية، وصراعات أهلية مسلحة انعكست سلبا على الاستقرار السياسي فيها[3].

وليبيا اليوم تواجه أزمات خانقة سياسية واقتصادية واجتماعية، ولعل أخطرها أزمة الهوية الوطنية الجامعة التي يكون الولاء فيها للوطن أولاً، مما فسح المجال إلى بروز الولاءات الطائفية والقبلية، والجهوية، وهذا بدوره أثر على استقرارها السياسي الذي تكمن أهميته في دوره الرئيس لإبراز حيوية النظام ومدى اهتمامه بالجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وأنه لا يقتصر دوره على الجانب السياسي الأمني فحسب بل يمتد إلى بقية الجوانب الحياتية الأخرى المتمثلة في سيادة السلام والعدل والقانون والانتماء الوطني في الدولة، وفي غياب أشكال العنف والجرائم وإنهاء الصراعات المسلحة والقطيعة المجتمعية مع النظام السياسي.

وإذا كان الاجتماعيون يرون أن المجتمع القوي هو ذلك الذي يعتز بهويته كواحدة من ثوابته الراسخة، فإن بروز الكثير من المعطيات على خارطة التحول العالمي قد أضعف من واقع وصلابة المفهوم في وعي الأجيال الحاضرة لاسيما مع تعدد الولاءات والانتماءات الفرعية التي أفرزت خللا في الممارسات السلوكية أفضت إلى موجة من التوترات والمخاطر على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى المجتمعي الذي بات في حالة من الاغتراب عن هويته الوطنية الجامعة.

إن الهوية الوطنية الجامعة لا تعني مطلقا أن يتخلى الفرد عن خصوصياته الاجتماعية والدينية والفكرية، كما أنها لا تعني بالضرورة الاشتراك في جميع الخصائص الثقافية والاجتماعية كي يكون لديهم الاحساس بالانتماء الوطني بل تعني اشتراك الأفراد من مختلف الثقافات والعقائد والأعراف بوطن واحد ومصير مشترك ضمن الهوية الوطنية الجامعة.

وفي إطار هذه الورقة البحثية سنتناول الموضوع من ثلاثة محاور، يهتم المحول الاول بالجانب المنهجي ممثلا في تحديد مشكلة البحث وأهدافه ومنهجه ومفاهيمه الرئيسة، ويهتم المحور الثاني بالجانب التنظيري للبحث ممثلا في قراءة المفاهيم المتعلقة بالهوية الوطنية والانتماء، وإشكالية الهويات الفرعية، وأهم التحديات التي تواجه الهوية الوطنية وعن أزمة الهوية الوطنية في ليبيا،والاستقرار السياسي وأهم مؤشراته، أما المحور الثالث فقد خصص لخاتمة البحث وتوصياته.

المحور الأول: الجانب المنهجي للبحث

أولاً- مشكلة البحث:

تعد مشكلة أزمة الهوية الوطنية الجامعة من ضمن المشاكل الكبرى التي يعاني منها المجتمع الليبي اليوم، لأن الهوية الوطنية والمشروع الوطني الذي يسعى للحفاظ عليها يتعرضان لهزات عنيفة مما يعرض السلم الأهلي والنسيج المجتمعي لمخاطر جسيمة قد لا يتعافى منها المجتمع في الوقت القريب، فأزمة الهوية الوطنية تعد واحدة من أهم المعوقات التي تنعكس سلبا على الاستقرار السياسي في البلاد. إذ لم نعد بحاجة الى مخادعة الذات عند تشخيص الهوية وأزماتها وأسبابها، فأزمة الهوية الوطنية بلغت حداً من الخطورة باتت تهدد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما الصراعات والحروب الدائرة على الساحة الليبية إلا خير شاهد ومثال على ذلك.

إن البحث في أزمة الهوية الوطنية، لا سيما بعد فشل الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011م في غرس مفهوم الولاء الوطني بات أمراً مهما من وجهة نظر الباحث، إذ لم تنتبه تلك الحكومات لخطورة ظهور هويّات على أسس مناطقية أو قبلية أو جهوية، فالمجتمع الليبي اليوم يواجه أزمات خانقة ولعل أخطرها أزمة الهوية الوطنية، التي ألقت بظلالها على الاستقرار السياسي، وما استمرار الحروب الجهوية اليوم إلا دليلاً على ذلك، فضلا عن الدور السلبي للمؤسسات السياسية والتعليمية، وغلبة القوى التقليدية التي تتعامل مع الأحداث من منطق العصبيات الطائفية والقبلية والغلبة الجهوية للسكان التي مورست طيلة السنوات الماضية في المجتمع الليبي، الأمر الذي أدى إلى إنتاج الأزمات وتعزيز الولاءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وشيوع ثقافة الغلبة والاستبداد الهمجي التي تتمحور حول أزمة بنيوية في هوية الدولة والنظام السياسي.

وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البحث تتمحور حول بيان الدور الذي تلعبه أزمة الهوية الوطنية في الصراعات والأزمات التي يعيشها المجتمع الليبي وخاصة في الجانب السياسي، التي تعود إلى غياب الهوية الوطنية الجامعة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي انعكاسات أزمة الهوية الوطنية على الاستقرار السياسي في ليبيا؟ الذي من خلاله يتفرع إلى أسئلة فرعية تتشكل على النحو الآتي:

ثانياً:- تساؤلات البحث:-

1- ماذا يقصد بالهوية والهوية الوطنية. وما هي مكوناتها.
2- ما التحديات التي تواجه الهوية الوطنية.
3- ما هي أزمة الهوية الوطنية الجامعة؟ وكيف انعكست على الاستقرار السياسي ؟
4- ما المقصود بالاستقرار السياسي. وما هي مؤشراته؟

ثالثاً- أهداف البحث وأهميته :

1- التعرف على مفهوم الهوية والهوية الوطنية ومكوناتها.
2- التعرف على أهم التحديات التي تواجه الهوية الوطنية الجامعة.
3- بيان المقصود بأزمة الهوية الوطنية الجامعة، وكيفية إعادة تشكيلها في المجتمع الليبي.
4- التعرف على مفهوم الاستقرار السياسي، ومؤشراته.
5- محاولة الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في معالجة هذه الأزمة.

رابعاً- أهمية البحث.

1- تأتي أهمية هذا البحث في كونه من البحوث الحديثة التي تتناول موضوع أزمة الهوية الوطنية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في ليبيا.
2- ان تسليط الضوء على أزمة الهوية الوطنية يعطي فرصة حقيقية لإعادة بنائها على أسس متينة يكون الولاء فيها للوطن أولا، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية البحث ليضع أمام الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين مداخل نحو معالجة أزمة الهوية الوطنية الجامعة، وأهميتها الحيوية التي من خلالها يتم تحقيق الاستقرار السياسي.
3- إن الأعمال البحثية حول الهوية الوطنية الجامعة وتشكيلها أصبح ضرورة في كل مرحلة انتقالية للمجتمع من أجل الوقوف على مستوى مواكبة التنشئة لمتطلبات التغيرات، ودورها في تهيئة الفرص المناسبة للأفراد من أجل إنجاز هوية وطنية منسجمة مع حياة

المجتمع وطموحاته وبذلك يتوقع الباحث مساهمة هذا البحث في إثراء موضوع الهوية الوطنية تربوياً وثقافياً.

خامساً– منهج البحث: اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، لأن البحوث الوصفية في المجالات الاجتماعية والتربوية تزودنا بمعلومات حقيقية عن الواقع الراهن للظواهر المختلفة التي يتأثر بها التربويون في عملهم، ومثل هذه المعلومات ذات قيمة عملية تؤيد ممارسات قائمة أو ترشد إلى سبل تغييرها على نحو ما يجب أن تكون عليه .

سادساً– مفاهيم البحث:

1–**مفهوم الهوية:** يعد مصطلح الهوية من المصطلحات التي تعرضت لها مختلف التخصصات بالتعريف، وهذا التنوع يرجع إلى أهمية هذا المفهوم، فمن الناحية اللغوية تعني ماهية الشيء أو الشخص الذي تميزه عن غيره أي أن "الهوية مشتقة لغويا من الضمير المنفصل "هو" الذي يدل على ذات الشيء أو الشخص المستقلة عن ذوات الآخرين بينما تجد لفظ الهوية في اللغة الفرنسية الموافق لكلمة (identité) هو في الأصل مشتقمن الكلمة اللاتينية (idem) التي تعني الأشياء والكائنات المتشابهة أو المتماثلة تماثلا تاما مع الاحتفاظ بتمايزها عن بعضها البعض، كما جاء تعريفها في قاموس "لاروس" على أنها الظروف الخارجية عن ذات الشخص التي تؤدي إلى اختلافه وتغييره "هي مجموع الظروف التي تجعل من الشخص شخصا مميزا أو محددا[4].

ومن الناحية الاصطلاحية فمعنى الهوية تمحور حول إحساس الشخص وادراكه لاختلافه عن الآخرين، أي هي "إحساس الشخص بذاته وتمايزه والقدرة على اتخاذ القرار ووضوح التصورات والثبات في الالتزام القيمي وتحديد أهدافه في الحياة[6]، فالهوية إذا : هي مجموعة من المقومات الأساسية المكونة للخصوصية المميزة لكيان ما على آخر، وهي تتكون من الدين، واللغة، والثقافة، والجنس، والارض والتاريخ، وهي حصيلة المعاني التي يرسمها الفرد عن نفسه انطلاقا من خبراته التي يبنيها من تفاعلاته مع الآخر. وبالتالي فالهوية هي معرفة وإدراك الذات القومية ومكوناتها من القيم والأخلاق والعادات والتقاليد، ولها سمات وخصائص يتميز بها شعب ما عن غيره من الشعوب، وتربط هذه السمات

بالسلوكيات العامة لمجموع الأفراد والعلاقات السائدة، والمنتج الفني والثقافي، لهذه المجموعة أو ذاك المجتمع [7].

أما إجرائياً: فالهوية هي إحساس الفرد الواعي بذاته من خلال تمييزها وتفردها وشعوره بوجوده الفعلي كعضو له مجموعة من الأدوار والوظائف، والتاريخية، كما يشمل هذا التعريف قدرة الفرد على اتخاذ القرار والقدرة على موازنة ذاته مع قيم ومثل المجتمع. وأنه مقبول معترف به من طرف أفراد مجتمعه وكذلك شعوره بانتمائه إلى مجتمع له خصوصياته الثقافية والاجتماعية

2- مفهوم الهوية الوطنية:

هناك تعريفات ومفاهيم متعددة للهوية الوطنية، إلا أن أكثرها شمولا، هو المفهوم الذي يشير إلى الخصائص التي تميز شعب من الشعوب عن غيره . بمعنى أخر هي المشتركات المادية والمعنوية للشعوب،التي يتم تبنيها وقولبتها من قبل النخبة الحاكمة على شكل برامج سياسية[8]. فالهوية الوطنية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوجد الافراد ويجعل منهم شعوبا وأمما أو غير ذلك. وتمثل الهوية الوطنية من المنظور السياسي محورا مركزيا في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة [9].

ونخلص من ذلك إلى أن مفهوم الهوية الوطنية في كل جماعة هي مجموع الخصائص والسمات التي تتميز بها، وتترجم روح الانتماء لدى أبنائها، ولها أهميتها في رفع شأن الأمم وتقدمها وازدهارها، وبدونها تفقد الجماعات كل معاني وجودها واستقرارها.

3-مفهوم ازمة الهوية الوطنية:

و يقصد بها وجود خلل في تكوين الهوية يجعلها مصدراً لشكل من أشكال التوتر في علاقاتها مع الهويات الأخرى . وقد أشار "هابرماس"إلى إمكانية أن يدخل الفرد في أزمة هوية، وفرق في هذا الصدد بين نوعين من أزمة الهوية، التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو الجماعات: الأول هو أزمة الشرعية Crisis Legitimation، وتظهر عندما يفشل النسق في تلبية مطالب أفراده أو التوقعات التي فرضها على نفسه. والثاني هو أزمة الدافعية Crisis Motivation، وتظهر عندما يفقد النسق المعنى المحرك للفعل؛ وذلك بسبب نقص الدافعية. وتنشأ أزمة الهوية الوطنية عندما يخفق الفرد في تحديد هويته، فيشعر

بالتشتت والارتباك، وغموض الهدف، والانعزال عن الاخرين، وضعف العلاقات الاجتماعية[10]. وعرفها "سنق" singh" بأنها نقص في الشعور الطبيعي الخاص باستمرارية الوجود التاريخي للفرد، وتعني ايضا الشعور بالقلق الشديد والاضطراب النفسي الذي ينعكس سلبا على تماسك الشخصية وثباتها، مما يؤدي بهم إلى الارتباك في أدوارهم، وفقدان المعنى أو الغرض من حياتهم، وعدم معرفة إلى من ينتمون.[11]

4- مفهوم الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي كغيره من المفاهيم السياسية التي تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياته، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمه بما ينسجم مع ظروف الزمان و المكان. ويعد الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية و الضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الأساس للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات

ومصطلح الاستقرار في العلوم الاجتماعية يدل على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار[12].

والاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، وهو حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشود، وتكمن أهميته في أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار[13].

المحور الثاني: الادبيات النظرية للبحث:

أولا :الهوية الوطنية والانتماء: التعريف والخصائص والمكونات.

كان موضوع الهوية الوطنية وما يزال يمثل أحد المسائل المثيرة للجدل والنقاش، فهو يثير جملة إشكالات سياسية بالدرجة الأولى، واجتماعية واقتصادية وفكرية وثقافية بدرجة أقل في معظم الدول والمجتمعات، لاسيما تلك التي تعيش أوضاعا وتمتاز بالتنوع المذهبي والديني والقبلي، ونقول سياسية بالدرجة الأساس لأن الظروف والمناخات السياسية وطبيعة النظام السياسي القائم يلعب دورا كبيرا وفاعلاً إلى جانب عوامل أخرى مكملة لها إما في بلورة الهوية الوطنية وتعزيزها أو إضعافها وتغييبها لصالح هويات فرعية سواء كانت دينية أو طائفية أو قبليه أو مناطقية، لذا ليس بمقدور الهويات الفرعية في مثل هذه المجتمعات بناء هوية وطنية، لأن مجال عملها واهتمامها يدور في الحيز الاجتماعي (المجتمع) وليس الحيز السياسي (الدولة) خاصة إذا ما علمنا أن من أهم صفات الدولة الحديثة أنها وطنية تتجاوز الجزء لتشمل الكل، وعليه فالثقافة الفرعية لا تستطيع بناء المواطنة لكونها ضيقة ومحصورة ضمن حيز فئتها الاجتماعية التي تمثلها، وبالتالي تقيد خيارات الفرد لصالح قرار الجماعة فتقيم أحزابا فئوية أو طائفية أو عرقية تعمل بقوة انتمائها الفرعي وليس بقوة البرنامج السياسي الذي تقدمه للجمهور. كما أن هذا المفهوم مثله مثل معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية يحمل على أكثر من معنى وتفاسير تستند إلى مرجعية الأرض،الأمر الذي جعل جل المجتمعات تعيش حالة أزمات وحروب تتعلق بالجانب السياسي والصراع على السلطة التي كانت سببا في تراجع الهوية الوطنية الجامعة، وما الحرب الدائرة في ليبيا اليوم إلّا دليل على تلك الأزمة في المجتمع.

واذا افترضنا أن الهوية الوطنية تمثل إطاراً جامعاً أو بوتقة تنصهر فيها هويات عديدة على ضوء حقائق الواقع الاجتماعي فإنه يتحتم علينا أن نحترم تلك الهويات التي تشكل بمجموعها إن تجانست مع بعضها بعض هوية وطنية جامعة، وبعبارة أخرى لتعزيز وتقوية الهوية الوطنية أو العكس[14].

وتعرف الهوية الوطنية في علم الاجتماع على أنها ظاهرة اجتماعية تحدد ماهية المجتمع وتركيبته البشرية بمكوناتها المتداخلة والمتشابكة بطرق معقدة بما فيها المكونات

الاجتماعية البحتة والدينية واللغوية والسياسية والعرقية والثقافية والاقتصادية والتربوية وغيرها، وهوية الفرد جزء من هوية المجتمع التي قد تكون ثابتة أو متغيرة ومتحولة أيضا. كما أن الهوية تشير إلى الانتساب الثقافي أي انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والتي يكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته، فالهوية لازمة للمواطنة لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير، أي على هوية معينة، ولا تواجه الهوية الوطنية السياسية إشكالية في عملية بنائها وقبول مجتمعها بها إلا عندما تتكون الجماعة الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هويات اجتماعية متنوعة وتسعى إحدى تلك الهوية الجماعات أو كل واحدة منها إلى تقديم هويتها الفرعية بوصفها مشروعا لهوية وطنية عامة تحتوي الهويات المغايرة وتذوبها فيها وهو ما يدفع حاملي تلك الهويات إلى التمسك بهوياتهم مما يمنع تحقيق الاندماج الوطني المشروط بالانتماء إلى هوية وطنية سياسية جامعة تحترم وجود وحريات الهويات الفرعية المندمجة في إطارها[15].

نخلص من ذلك إلى أن الهوية الوطنية هي مجموعة من القواسم المعنوية والحسية المشتركة بين مواطني دولة معينه تنتقل إليهم عبر مؤسسات الدولة والمجتمع، والمتمثلة بالنظام السياسي، والأحزاب، والجماعات وغيرها، وهذه القواسم والسمات تتكون عبر الزمن، وتشكل النسيج الذي يربط الهوية الفردية بالهوية الجماعية، وكذلك بالهوية الوطنية، وهي نتاج اجتماعي ثقافي تاريخي عام يعطي للمواطنين شعوراً بأنهم مرتبطون ببعضهم برابط محدد وتتجاور أحيانا كل الولاءات الفرعية. وهي لا تكتسب مقدراتها على البقاء، فضلاً مصداقيتها إلا بمقدرتها على التطور والتفاعل مع المعطيات

الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية، وبوعيها لهذه الخصوصية المرنة، والانفتاح على المكونات الفرعية لها، ومن هنا تتبلور الهوية الوطنية انطلاقا من شعور وواقع انتماء جماعة بشرية يشترك افرادها في الثقافة، والتاريخ، والمصير المشترك.

ومن جانب أخر فإن الهوية الوطنية منظومة مركبة معقدة ليس بالسهولة أن يتم تجاهل معطيات التشابك فيها، فهي تحتوي بصورة طبيعية على مقومات وممارسات الولاء والانتماء

واتّباع عادات وتقاليد وقيم معينة يتحكم بها علاقة الفرد بخالقه والنفس والأسرة ومحيطه العائلي والقبلي والمجتمعي في القرية، أو الحي والمدينة ومن ثم الدولة ككل في ما يطلق عليه بصورة كلية مجتمع الهوية الوطنية، ولذلك، فإنه لنجاح أي خطة توضع لحل مشكلة الهوية الوطنية والانتماء يجب أن لا يغفل أي عنصر من عناصر مكونات التفاعل للبناء والمحافظة على الهوية الوطنية بصورة فردية ومجتمعية لا سيما في ما يخص العامل المشترك الأكبر، ألا وهي اللغة وأهمية الحفاظ عليها كوسيلة تُخاطب لفظي وخطي وموروث أزلي.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن للهوية عدة تعريفات، فتعريف الهوية في العلوم الفلسفية يختلف عن تعريف الهوية في العلوم الاجتماعية والسياسية وعلم النفس، كما أن المعاجم اللغوية لم تقدم تعريفا شاملا للهوية، فكل حقل معرفي يعرف الهوية من المنظور الذي يراه مناسبًا، وقد بين "**أوريل**" أن كل محاولة لإعطاء تعريف شامل ووافي ونهائي يرضي النفسانيين والاجتماعيين والانثربولوجيين ستظل بدون جدوى ولذلك لن نخوض في تفاصيل الاختلافات بين المفكرين حول تعريفهم لمفهوم الهوية وسنكتفي بالتعريف التالي: الهوية هي الخصوصية والذاتية، وهي ثقافة الفرد ولغته وعقيدته وحضارته وتاريخه داخل الوطن الذي يجمع كل المكونات الاجتماعية، ويؤكد "جنكيز" بأنه لن يكون هناك مجتمع بدون هوية، ولا هوية وطنية بدون مجتمع وطني، ولا مجتمع بدون هوية وطنية ،والهوية الوطنية ليست منحصرة في قبيلة معينة أو منطقة جغرافية محددة بل هي تعبير عن الذات بشكل عام وهذا ما يجب أن يكون، وبدون الهوية الوطنية فلن يكون هناك أمن وتماسك في المجتمع، بل سيزداد ظهور العديد من الهويات المختلفة والمتناحرة وكل طائفة وقبيلة ستبحث عن هوية خاصة بها، في تشظى الوطن ويستمر الاقتتال ولن يعم الاستقرار السياسي[16].

ومن وجهة نظر الباحثين فإن الهوية الوطنية تعني الانتظام العام غير المشروط في الحفاظ على كل مكونات ومكتسبات ومصالح وقيم وعادات وتقاليد ونظم مجتمع يحمل أفراده الجنسية نفسها في دولة ما وفق مبدأ أخلاقي في إطار مجتمعي متماسك والالتزام بما ينص عليه الدستور والقوانين المحلية والدولية واحترام المبادئ الإنسانية المشتركة والسماح بالاختلاف وتنوع الأفكار والرأي الآخر ومعتقده ووجهة نظره إن لم يمس الاختلاف والقيم

والآراء والأفكار سيادة ووحدة الوطن مع الاعتراف المطلق بأن تربية الأجيال على حب الوطن وحبها له وطاعتها لولاة الأمر والتضحية للحفاظ على مكتسباته وهويته والدفاع عن أراضيه وحدوده هي مسلمات لا تقبل التفاوض وتقديم التنازلات.

وهناك عدة مفاهيم مرتبطة بمفهوم الهوية الوطنية، يبرز منها مفهوما الانتماء والولاء اللذان يسهمان في تشكيل الهوية الوطنية وتنميتها والمحافظة عليها في ظل التطورات الاجتماعية والسياسية، وتطبيقاً على الحالة الليبية، فهناك الكثير من التحديات والعوامل التي أدّت إلى تراجع البعد الوطني وترهل الهوية الوطنية، مثل الشتات والانقسام والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمع الليبي في الداخل والخارج .وبالتالي يتضح حجم التحديات التي تواجه الهوية الوطنية ,ما يستدعي العمل على تعزيزها وخصوصاً من قبل النخب السياسية.

يرتبط الانتماء بمفهوم الهوية، فحين ما يتدارس الفرد معنى انتمائه، يستطيع أن يعرف من هو؟ ولأ يهدف يسعى؟ فمع حاجة الإنسان للانتماء يتولد مفهوم الهوية ,وبهذا فإنّ البحث في الهوية الوطنية هو بحث في وحدة الانتماء وكيفية تقويته بما يظهر في مدى اعتزاز الفرد بهويته ,وعلى هذا تكون الهوية سبباً للانتماء ونتيجة له في آن واحد .كما اكتسب مفهوم الولاء أهمية كبرى مع تطور المجتمعات ,ولأن المجتمع بحاجة إلى هوية متماسكة فقد ارتبط مفهوم الولاء بهوية المجتمع ,وأصبح من القيم الضرورية للحفاظ على هوية المجتمع وتعزيزها.

فالانتماء، هو مفهوم اجتماعي يمثل علاقة الفرد بالمجتمع او بالجماعة الاجتماعية وبالتالي فأنه يؤكد حضور مجموعة متكاملة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيا به حتى تتحول إلى وجود غير محسوس، وعلى هذا الأساس فأن الانتماء هو إجابة عن سؤال الهوية من نحن؟، وهو أيضا صورة الوضعية التي يأخذها الإنسان إزاء جماعة معينة أو فلسفة أو عقيدة معينة[17].

كما يشير الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحّدا معه مندمجا فيه وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، ويكون هذا الكيان "الوطن"، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء، والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه .

ويعرف قاموس اللغة الإنكليزية مصطلح الانتماء "belonging " ويعني وفقا لهذا التعريف ما ينتمي للصفات الاجتماعية الضرورية للاندماج في الجماعة، وهو ارتباط داخلي وروحي عميق يحول العضوية في حياة المجتمع إلى تفاعل مصيري. ومن وجهة نظر علم النفس هو حاجة إنسانية وتدريب اجتماعي لدى الفرد، وغذاء عقلي وروحي يبعث في الفرد طاقات الحياة والحب والاستقرار، مع محيطه الاجتماعي لتتشكل علاقة سلوكية وطيدة وتعايش حيوي مستديم، منهنا فإن الانتماء يقي الفرد من الكثير من المشكلات، ويخفف القلق والتوتر وينمي الإبداع[18] .

كما إن الفرد في العادة يجمع بصورة اعتيادية بين مجموعة من الانتماءات المختلفة كالانتماء العائلي والمناطقي والديني والقبلي، الشعور بها يختلف من شخص لآخر، فقد يغلب شخص ما انتماءه الديني على انتماءه الوطني في حين يحدث العكس لدى شخص آخر، وهذا يعني أن كل شخص في الواقع لديه جدول بترتيب أولويات شعوره بالانتماء، فقد يشعر شخص بانتمائه لعائلته أولاً ومن ثم إلى وطنه وبعده إلى دينه ويندمج أحياناً في البلدان التي يعيش فيها.

وعليه، فإنّ الانتماء والولاء يعدان أسساً لتشكيل الهوية الوطنية وتعزيزها، كما يمثّلان النتيجة المنطقية للهوية، وبذلك تكون المفاهيم الثلاثة مرتبطة ومتلازمة لا تنفصل عن بعضها، بحيث تشترك الجماعة في هوية وطنية واحدة، ويشعر أفرادها بالانتماء والولاء لتلك الهوية الجامعة، والعكس صحيح فعندما تتراجع قيم الانتماء والولاء للجماعة والوطن تتراجع الهوية الوطنية وتندثر.

مما سبق يمكن القول:إن الهوية الوطنية بالنسبة للفرد هي حاصل التفاعل بين الانتماءات المختلفة التي ينتج عنها مميزات خاصة لكل مجتمع أو ما يطلق عليه بالهوية الوطنية للمجتمع، التي تقوم على العوامل التربوية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2- الهوية الوطنية مكوناتها وخصائصها:

يرى الكاتب الأمريكي "صامول هنتكتون" أن مصادر أو مكونات الهوية تتلخص فيما يلي:

أ- السمات الشخصية وتشمل، القرابة ، الجنس، العمر، العرق، السلالة، القرابة الغير مباشرة.

ب- السمات الثقافية : وتشمل، العشيرة والقبيلة واللغة والدين والحضارة.

ت- السمات الاقتصادية: وتشمل الوظيفة، المهنة، الصناعة، مجموعة العمل، الطبقة.

ث- السمات الاجتماعية: وتشمل، المكانة الاجتماعية، الأصدقاء، مجموعة العمل، النادي.

ج- السمات السياسية: وتشمل جماعات المصالح، الحزب، الحركات الاجتماعية، الأيديولوجيا، الدولة، الزمرة، الانشقاق ضمن الجماعة.

ح- السمات الإقليمية: وتشمل، الجوار، القرية، البلدة، المدينة، الولاية(19).

وعلى ضوء هذه السمات فإن المكونات الأساسية للهوية الوطنية الليبية تتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية ، فهما المكونان الأساسيان اللذان يجمعا كل الليبيين، فاللغة العربية والإسلام كانا وسيلة الاتصال بين جميع مكونات المجتمع الليبي، والإسلام منذ استقراره في ليبيا ورسوخه فيها منذ بداية القرن الثاني للهجري لم يصب بأي نكسة منذ ذلك الوقت بفضل ما قام به بعض الخلفاء والولاة من جهد لنشره ، فالإسلام في ليبيا مظلة جمعت مكونات المجتمع الليبي (الامازيغ والطوارق والتبو) وأصبح الإسلام جزء من هويتهم وثقافتهم وعاداتهم ، بالإضافة إلي أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم (كتابهم المقدس)، فهي لغة مشتركة بين المكونات المجتمع الليبي، والإسلام هو الهوية الكبرى التي لم تطمس الهويات المحلية الأخرى بل حافظت عليها وأضافت اليها، فضلاً عن ذلك فإن المكون الثقافي لعب هو الآخر دورا مهما في تشكيل الهوية الوطنية، فمن أهم معالم المكون الثقافي في ليبيا (الروباط والزوايا) التي كانت نشأتهما بسيطة في مكان منعزل، بهدف العبادة أو تلقي العلم أو الدفاع عن تغور البلاد من الأعداء، ثم تحولت إلى مكون أساسي في التركيبة الاجتماعية، تسهم بقسط وافر في الجانب الديني والتعليمي والاجتماعي(20).

ولما كان التاريخ مرآة الأمم، يعكس ماضيها، ويترجم حاضرها، وتستلهم من خلاله مستقبلها، كان من الأهمية بمكان الاهتمام به، والحفاظ عليه، ونقله إلى الأجيال نقلاً صحيحاً باعتباره من بين المكونات للهوية الوطنية الليبية، فالتاريخ له أهمية قصوى في حياة الأمم والشعوب، لذلك نجدها أولته رعايتها البالغة، وسعت إلى جمعه في شكل مدونات عن سير الأجداد، أو عبر المحافظة على الموروثات، أو من خلال القصص الشعبي، ليؤدي دوراً مهماً في تعبئة وجدان الناشئة، كما إن التاريخ الشفهي والمكتوب لنضال الشعب الليبي

ينبئنا بأن الحفاظ على الوحدة الوطنية كان أمراً جوهرياً من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية.

واذا كانت الهوية الوطنية تعني مجموعة السمات والخصائص المشتركة التي تميز مجتمعاً ما أو وطناً معيناً عن غيره؛ يعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة، فإنها وبهذا المعني تمثل إطاراً رمزيا لولاء أفراد المجتمع للخصائص السائدة فيه,. وبالتالي يمكن تحديد خصائص الهوية الوطنية في مجموعة المبادئ الآتية:

أ- أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأً قانونياً في ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أفراد المجتمع.

ب- أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للمجتمع بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة، بحيث لا تكون انعكاساً لتصور فئة معينة دون غيرها، ما يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

ج- أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين السابقين، وأساساً رسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة، واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد من جهة أخرى.[21]

ثانيا- التحديات التي تواجه الهوية الوطنية:

1- التحدي الفكري العقائدي:فالمشكلة الحقيقية التي يواجهها مجتمعنا كونه مجتمعاً مسلماً تكمن في قصور نظرته إلى معنى الهوية الوطنية الجامعة، من خلال انتشار بعض الأفكار والمظاهر المستوحاة من الغرب التي تحمل في ظاهرها معاني تختلف عن جوهرها، ولكنها تنتشر في المجتمع بسبب عدم التفكر العميق فيما تتضمنه من أفكار هدامة، كما أن التعصب العقائدي يعد من أكثر صور التطرف حدة إذ يذهب سلوك المتطرفين فيه إلى حد ارتكاب العدوان والتخريب والاغتيال[22]. وبالتالي فإن التحدي الفكري العقائدي هو من أهم التحديات التي تواجهها الهوية الوطنية وهذا التعصب العقائدي يمثل أبرز القضايا المحورية في انتشار التطرف والإرهاب من خلال الأفكار

التي يحملها أصحابها، فالمتعصب لأفكاره لا يرى الحقيقة إلا من زاوية واحدة فقط التي تذهب به حسب رؤيته الخاصة، وهذا هو الذي يلقي بظلاله على الهوية الوطنية الجامعة، ويسعى لتدمير مكوناتها المختلفة من خلال الفهم الخاطئ للدين، حيث تؤدي تلك الأفكار إلى الجنوح والغلو والتشدد اتجاه المذاهب والطوائف الأخرى المكونة للمجتمع، وإلى إضعاف الشعور بالهوية الوطنية الجامعة.

2- الصراع أو التحدي السياسي: فظهور القوى السياسية المتصارعة على السلطة يضع المجتمع أمام وضع لم يألفه في السابق، من خلال بروز الانفلات السياسي والفكري ويضع الساحة السياسية لتأسيس أحزاب سياسية وتكتلات وتيارات جهوية مناطقية وقبلية لا تتلاءم مع الوضع الجديد، وهذا الأمر أفرز حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، وأن الأمر السيئ في ذلك هو أن كل تيار أو حزب يدعى أحقيته في الحكم واختيار القواعد المنظمة له في العمل السياسي، وبدلاً من توحيد الصف أخذت تلك التيارات السياسية تتصارع فيما بينها حول التمثيل السياسي(23).وهو ما ينطبق على المجتمع الليبي فقد شهدت الساحة الليبية على امتداد الأعوام التي مضت صراعات مختلفة ذات غايات وأهداف متعددة بين أطراف عديدة منها أحزاب سياسية و ميليشيات متطرفة،وهي جميعا متورطة في زعزعة الاستقرار السياسي، وتفككا لروابط الاجتماعية والوطنية لمكونات المجتمع الليبي، وجعلت الأفراد يفكرون في مصالحهم الشخصية بعيداً عن المصالح الوطنية أي كل واحد منهم يمتلك هويته الخاصة به ولا تربطهم هوية وطنية واحدة. كما أن حالة الفوضى التي صاحبت المؤسسة العسكرية وهدم مؤسسات الدولة أدى إلى أن القوى السياسية قامت بتطوير ميليشيات مسلحة خاصة بها من أجل ضمان تحقيق مكاسب سياسية معينة وحماية مناطق نفوذها، حيث كانت السمة الغالبة هي حالة الاختلاف الاحتكام إلى السلاح لتسوية تلك الخلافات السياسية،ولا يوجد احترام لقواعد اللعبة السياسية التي أقرها القانون، وكل هذه العوامل سهلت عملية الانقلاب على تلك القواعد العامة التي تحكم الشعب وتصون وحدته وهويته الوطنية، فأصبح كل فرد ينظر إلى مصلحته الشخصية ويفضلها على مصلحة وطنه،ولا يهمه الوحدة والتكامل ولا المبادئ الأخرى، حيث أدت هذه القوى السياسية والمحاصصة والاحزاب إلى العمل

على وقوع عمليات واسعة للقتل والتهجير على الهوية، حتى باتت الهوية الوطنية الليبية ضحية تلك المؤامرات السياسية التي بدأت تزداد حدتها .

3- التحدي الثقافي:فالثقافة الاستهلاكية مثلاً ليست جديدة حيث أنها أصبحت أكثر وضوحاً في التسعينات من القرن العشرين ودخل العالم من خلالها على مرحلة عالمية الثقافة الاستهلاكية، فجميع سلع هذه الثقافة من ماركات وملبوسات ومأكولات وأفلام وأغاني أصبحت موجودة في كل مكان وفي كل المجتمعات، وأخذت هذه المنتجات دلالة اجتماعية ورمزية تدفع في اتجاه صهر العالم استهلاكياً وربما دمجه ثقافياً، ويرى البعض أن التكنولوجيا الحديثة تنطوي على طمس الهوية الثقافية وبعثرتها(24). حيث تعمل التحديات الثقافية على زيادة حدة الفوارق التي يعاني منها المجتمع، حتى أصبحت خطراً يواجهه كل الأفراد وتهديد السلم والأمن الاجتماعي لهم،وجعلت هذه العوامل بعض الدول ومنها ليبيا إلى الدخول في حروب ونزاعات أفقدتها قدرتها الاقتصادية والبشرية والأخلاقية وصولاً إلى تدمير هويتها، وهذا قد يؤدي بدوره إلى تأسيس هوية جديدة معادية لهويتها السابقة.

ثالثاً– أزمة الهوية الوطنية الليبية:"التداعيات وإعادة البناء".

بداية دعونا نقول إن الهوية الوطنية قد تبتعد عن مجتمع ما وفي ظروف زمنية محددة، ولكنها سرعان ما تعود لبناء نفسها، فالمجتمعات التي تشهد أزمة في هويتها الوطنية تعاني خللا تركيبيا في بنائها يقودها في بعض الأحيان إلى التفكك والتشرذم تحت عناوين وهويات فرعية ثانوية لا تقوى على الصمود والاستمرار.

والواقع أنه لو تتبعنا أزمة الهوية عالميا نجد أنها ليست مشكلة مجتمع بذاته، بل هي مشكلة مجتمعات عدة كما يصفها هنتكتون، إذ يقول، "ليست أميركا فريدة في أن لديها مشكلة هوية، ففي كل مكان تقريبا تساءل الناس من نحن؟ وإلى أين ننتمي؟ فاليابانيون يتنازعون على ما إذا كان موقعهم وتأريخهم وثقافتهم تجعلهم آسيويين، أو أن ثروتهم وديمقراطيتهم وحداثتهم تجعلهم غربيين. لقد وصفت إيران بأنها أمة تبحث عن هوية، وجنوب أفريقيا منشغلة في البحث عن هوية، والصين كذلك وسوريا والبرازيل حسب رأي هنتكتون تواجهها أزمة هوية وهكذا"(25)

إذا ومن خلال ما تقدم يتضح أن العالم بأجمعه تقريبا مأزوم بقضية اسمها الهوية، وقد تكون هنالك عوامل مهمة أدت إلى بروز الهويات الثانوية التي أصبحت تشكل عبئا على الهويات الوطنية الجامعة، ولعل من بين أهم هذه العوامل، التطور التكنولوجي، وولوج العالم مرحلة العولمة بكل أشكالها، وبروز دور الأقليات في التعبير عن ذاتها من خلال استخدام تقنيات الاتصالات والأعلام والمناخ الدولي المشجع لها .

والعامل الآخر هو التحول الديمقراطي، ونهاية الأيديولوجيات التقليدية، وبروز دور الاقتصاد الحر كسمة عامة ولازمة في أغلب أرجاء العالم ناهيك عن الحروب الأهلية والصراعات السياسية وحالة الفوضى التي تعصف بالدول بسبب الفراغ السياسي.

وفي الوطن العربي نستطيع القول إن الأنظمة السياسية بصفة عامة ساعدت على تعميق أزمة الهوية الوطنية عبر سياساتها الخاطئة التي خضعت لتأثير الانتماءات الضيقة سواء كانت عشائرية أو قبلية أو طائفية، وربما يتجلى ذلك الواقع بوضوح في المجتمع الليبي الذي يغلب عليه الطابع القبلي.

وعلى الرغم من محاولات الأنظمة الحاكمة التي سبقت عام 2011م من ترصين الهوية الوطنية وجمع التعددية المجتمعية تحت لوائها، إلا أنها انهارت على عجل، وسرعان ما عاد المجتمع إلى مرحلة ما قبل تشكيل الدولة، وانحسرت داخل أقاليم ومناطق جغرافية محدودة، ذلك لأن هذه الهوية كانت مرتبطة بشكل أساس بالأنظمة السياسية القائمة وبالتالي انهارت بانهياره، كونها لم تكن مبنية على أسس علمية حقيقية، أو أنها قد تعرضت لضغط خارجي يفوق مقدرتها على الصمود.

فبعد السابع عشر من فبراير 2011م فتحت كل الأبواب، وشرعت النوافذ أمام المشاركة السياسية، والاجتماعية، وتشكلت الأحزاب السياسية، وظهرت منظمات المجتمع المدني، وأجريت الانتخابات المحلية والتأسيسية، إلا أن تراكمات العقود السابقة بقيت مهيمنة، فعقود التصحر السياسي، وحظر الأحزاب، وتقييد منظمات المجتمع المدني، وغياب الدستور، كلها ألقت بظلالها على الساحة السياسية وأنتجت أحزابا هشة، ومنظمات مجتمع مدني قاصرة، وانتخابات لم تترجم نتائجها تطلعات الناخبين وطموحاتهم، وتصرفات وسياسات النخب الحاكمة لم ترق إلى مستوى توقعات المجتمع الليبي، مما انعكس سلبا على

الاستقرار السياسي، ولذلك فإن النخب الحاكمة استمرت على خطى سياسات الأنظمة السابقة، واستخدمت الموارد النفطية في تشكيل التحالفات، وتكوين المليشيات المسلحة، وأصبحت في واقع الأمر رهينة لهذه المليشيات، ووصل الفساد بكل أشكاله إلى مستويات غير مسبوقة، وأصبح الولاء والانتماء للقبيلة، أو الحزب، أو المنطقة كل حسب مصالحه، وهو ما فاقم أزمة الهوية الوطنية وعدم الاستقرار، والانقسام داخل المجتمع الليبي(26).

وبعد السابع عشر منفبراير 2011م نشبت صراعات عنيفة بين القوى السياسية الليبية، أدت إلى نشوب حرب أهلية بين مكونات المجتمع الليبي مزقت نسيجه الاجتماعي، والسياسي، ويتضح ذلك من خلال الانقسامات السياسية في البلاد بين جماعات، ومناطق تتمسك بهويتها المحلية وتجعل لها الأولوية على الهوية الوطنية الجامعة، وبين جماعات التطرف الإسلامي التي ترفض الاعتراف بالهوية الليبية وتدعو إلى هوية إسلامية فوق الوطنية،فتعرضت ليبيا للحرب والتدمير في بنيتها التحتية ،وتعرضت مؤسساتها للتخريب والنهب، وأصبحت وحدتها الوطنية مهددة وغابت هويتها الوطنية الجامعة، تحت عناوين الهويات الفرعية القبلية والمناطقية والطائفية، ودخلت في مرحلة مقدمات الحرب الأهلية، وذلك بسبب الصراع على السلطة من جانب القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها والتي أسهمت في تفتيت الهوية الوطنية عبر سياسة الاقصاء والتهميش ورفض الآخر. كما كشفت الصراعات السياسية في ليبيا أنها واقعة تحت دوافع أزمة الهوية في الأساس، ونسيت أزمة تعبير في النظام السياسي، وأن غياب مشروع الدولة الوطنية يعود في الأساس إلى فشل بنيوي في الهوية وفي النظام.

إن تكرار الصراعات المسلحة بين أطراف عدة خلال الفترات الماضية كانت بسبب أزمة في الهوية الوطنية، وقد نتج عنها كثير من المظالم والتهميش وممارسة سلوك الاستعلاء والاستقواء من بعض القوى السياسية التي وظفت الايديولوجيا ورفعت شعارات الدولة، والوحدة، والنظام.

وعلى هذا الأساس فإن الهوية الوطنية لدى الفرد في المجتمع الليبي كانت قد تعرضت للكثير من التشويه من جراء ما مارسه المجتمع السياسي، من خلال فهم خاطئ للهوية الوطنية يقوم على إلغاء الذات وتقمص ذات أخرى تفرض على الأفراد، وبهذا فهي لم تتبع

من ذات الأفراد بشكل تلقائي بل تمت هذه العملية من خلال ما قامت به الدولة ونخبها ذات الأيديولوجية المتطرفة، التي مارست عمليات الصهر والدمج القسري لجميع مكونات المجتمع، كما أن الصراع الذي حصل في علاقة الدولة والمجتمع سببه، أن الدولة دائما لديها مشروع سياسي بعيد عن تطلعات وثقافة المجتمع، أو يتقاطع مع الخلفية الثقافية لبعض المكونات الاجتماعية، مما أفضى بالدولة إلى أن تمارس القسر والإكراه لفرض مشروعها السياسي على المجتمع (27).

كل ذلك كانت أسباب وتداعيات أزمة الهوية الوطنية الليبية التي نجملها في النقاط الأتية:

1- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة رغم محدوديته نسبة لمجتمعات أخرى أكثر تنوعا.
2- تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.
3- النزعة الأبوية البطريكية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم على قيم وأعراف وعصبيات قبلية جهوية مازالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية.

ولذلك فإن" أزمة الهوية "هي لا تنبع من داخلها، بقدر ماهي متأتية من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى" أزمة هوية"، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي والقبلي والطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار. والحال أن أزمة الهوية في ليبيا اليوم هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تنضج، وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته.(28).

والواقع أن تحديات الهوية الوطنية تتطلب منا ضرورة إعادة تشكيل الهوية الوطنية بما يتواكب مع المتغيرات، وفق وعي عميق بالتاريخ وتقدير واقعي للحاضر، وإدراك لما هو

مطلوب في المستقبل، والعمل على تعزيز الهوية الوطنية كصيرورة تراكمية تفاعلية تعليمية تربوية إبداعية تأثرية، لتكون أكثر استعدادا للانفتاح على هويات أخرى في تفاعل وتواصل مستمر، ربما تتمثل من وجه نظر الباحثان في تعزيز القيم الإسلامية التي ترسخ منهج الإسلام الوسطي المعتدل من خلال التركيز على تعميق قيم الولاء والانتماء الوطني والوسطية والتسامح والإتقان والانضباط والعدالة والمساواة والشفافية والعزيمة والمثابرة وحرية التعبير والتفاعل الإيجابي وتغليب المصالح العامة، كما يعزز البرنامج الخصائص الشخصية والنفسية التي تساعد على تحفيز الأفراد، وتقودهم نحو النجاح والتفاؤل لخلق جيل يتماشى مع توجهات الدولة الليبية الحديثة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى قدر من الوعي للوقاية من كل المهددات الأمنية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والدينية.

من خلال توعية جيل الشباب الذي يشكل الغالبية العظمى من المواطنين الليبيين بالقيمة العظمى لمقومات الهوية الوطنية وإبرازها لهم، وفي مقدمتها الاعتزاز بالدين الإسلامي والحضارة الإسلامية واللغة العربية، ومكانة بلادنا الدينية والجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وإدراك الحقوق والواجبات التي تعزز قيم الانتماء والولاء الوطني.

انعكاسات أزمة الهوية الوطنية على الاستقرار السياسي:

أما الانعكاسات التي تركتها أزمة الهوية الوطنية الليبية على الاستقرار السياسي ، فيمكن القول إنه من خلال التوجهات التي انطلقت منها القوى السياسية وتطرف بعضها وعدم اعتدالها، قد جعلها تنحصر في اطار الهويات الفرعية: الطائفة والفيلية، وليس الهوية الوطنية الليبية الجامعة، مما أدى إلى أن ينقسم المجتمع الليبي هو الأخر بحسب قواه السياسية، حتى باتت الانتخابات السابقة مبنية على المكونات المجتمعية، وأن تمسك بعض القوى السياسية بالهويات الفرعية على الصعيد السياسي وعدم الاعتدال في تطبيق التوجهات السياسية، قد انعكس سلبا على الاستقرار السياسي في البلاد، كما أن تأزم الوضع الأمني وفوضى السلاح، وتزايد حدة الانقسامات السياسية، وغلبة الولاءات القبلية والجهوية والمناطقية التي تتناقض مع مكونات المجتمع المدني، والتدخل الغربي في الشأن الوطني الليبي الذي يهدد السيادة الوطنية للدولة الليبية، ويفتح الباب أمام نهب الموارد الليبية، وغياب

مؤسسات الدولة الحقيقية التي تصدعت وتلاشت من المشهد السياسي لصالح الصراعات الجهوية والمليشيات المسلحة، كل ذلك وغيره انعكس سلبا على الاستقرار السياسي في البلاد[29]. يضاف الى ذلك أن الظروف غير المستقرة التي عاشها المجتمع الليبي، قد أثرت سلبا على الهوية الوطنية الليبية وجعلتها تضعف أمام الهويات الفرعية التي وجدت الدعم والتأييد من جهات داخلية، وخارجية وأصبحت ليبيا ساحة للصراع الإقليمي والدولي،وعلى هذا الأساس نستطيع القول إن الهوية الوطنية الليبية أصبحت تعيش في حالة ازمة حقيقية، وعدم وضوح في تحديد ماهيتها وفحواها، والأسباب التي وقفت وراء ذلك كثيرة ذكرنا بعضا منها في هذه الورقة البحثية.

رابعا– الاستقرار السياسي واهم مؤشراته:

يعد مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم التي تتسم بالتعقيد و الغموض، و يعتبر من الظواهر النسبية التي لا تخضع للحكم المطلق، فالاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي. والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب؛ لأنه يُوفِّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار[30].

وتعرفه الموسوعة البريطانية بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي"، كما يعرف على أنــه "ظاهرة متغيرة نسبياً تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة و ذلك للحفاظ على الشرعية".(31)

ويشير ريتشارد هيقوت RICHARD HIGOT ريتشارد هيقوت يخلص إلى القول إن الاستقرار السياسي هو"قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام،وهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير

الكامل بصورة مستمرة. وفريق آخر يرى بأنه "غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة ومتكررة (سواء على مستوى رئيس الحكومة، أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل سنة ،بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برُمّته". وهذا يعني أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق.[32]

ويتجه فريق آخر إلى القول إن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة". وهذا يعني كذلك أن الاستقرار السياسي يعني، قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، والقيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية و كفاءة النظام من جهة أخرى.

يمكن أن نستخلص من كل هذه التعريفات أن الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاثف جهود أفراد المجتمع، وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله،و ينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة.

وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

1- نمط انتقال السلطة في الدولة: فعملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير.

2-شرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة :حيث تعتبر قوة النظام السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأي نظام، لأن ذلك يعد دليلاً على

قوة الدولـة وعلى قدرتها على الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه، كما يكسب النظام السياسي الشرعية مما يساهم في تدعيم استقراره السياسي والهوية الوطنية[33].

3- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات: حيث يعد العنف المظهر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي، ذلك أنه يعني الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين. فلطالما ارتبطت ظاهرة الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات بعدة مؤشرات سلبية تدور حول ظاهرة العنف، مثل الحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية والثورات، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الفوضى وانهيار شرعية النظام السياسي، وكلها مؤشرات واضحة على فقدان الاستقـرار والأمان داخل الدولة.

4- ظهور وانتشار مبدأ المواطنة: فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد والتنوع سواء على المستوى العرقي أو الديني أو الإقليمي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي و التوحد الاجتماعي، وذلك على عكس ما تشهده مجتمعات أخرى من صراعات قومية ودينية تؤدي في بعض الحالات إلى قيام الحركات الانفصالية والحروب الأهلية، وهو ما يعد مؤشراً لعدم الاستقرار في هذه المجتمعات نتيجة لتعدد الولاءات الوطنية[34].

سابعا- خاتمة البحث وتوصياته:

تأسيساً على كل ما سبق ذكره يرى الباحث، أن الهوية الوطنية الليبية الجامعة اليوم بحاجة إلى جهود تتجه نحو رد الاعتبار لها، لأنها مصدرا لاعتزاز الفرد بوطنه مهما كانت إمكاناته، وثمة منعطفات خطيرة مر بها المجتمع الليبي كان لها أثر في ترسيخ أزمة الهوية الوطنية الجامعة، فقد تعرضت هويتها الثقافية والوطنية لهزات عديدة إلا أنه كان ينتصر لها في نهاية المطاف .

إن إضعاف الهويّة الوطنية الجامعة اليوم يتم لصالح الهويات الفرعية سواء كانت قبلية أو مناطقية أو طائفية، والسير في هذا الطريق سيؤدي حتما إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذلك لابد من الحفاظ على الهوية الوطنية مهما كان الثمن، لأنه لابد يلعنها سِوى الانقسامات والحروب الأهلية التي ستؤثر على مستقبل البلاد السياسي

والاجتماعي بشكل خطير. ذلك لأنها قضية وطن ومصير، ومن يحاول أن يطمس هذه الهوية وينسلخ عنها فلا مكان له في المستقبل، وحمايتها هي مسؤولية كل فئات المجتمع الليبي دون استثناء.

إن الوعي بأهمية الهوية الوطنية له آثار إيجابية تنعكس على المجتمع بصفة عامة، فالشعور بالهوية الوطنية يعزز السلم الأهلي، ويحقق الاستقرار والنسيج الاجتماعي، ويساعد البلد على التقدم في شتى المجالات العلمية، والاقتصادية، والصناعية، والثقافية،.

ونظرا لتفاقم أزمة الهوية في ليبيا، التي أضحت من أهم العوامل التي تعيق عملية التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة، لذلك أصبح من الضروري على النخب الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني الارتقاء بمسؤولياتها الوطنية العمل كفريق من أجل تبني استراتيجيات وسياساته الهادفة تتطلع الى استكمال عملية بناء الدولة وتفعيل إداء المؤسسات بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية القائمة على تحقق العدالة والمساواة، والتوزيع العادل للثروات، والمشاركة السياسية لجميع المواطنين في الحياة السياسية وصنع القرار دون تهميش، وتعزيز الحوار بين مختلف الفرقاء الليبيين من أجل تحقيق وحدة الهوية الوطنية التي تسهم في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي، لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يتوقف على تأكيد الهوية الوطنية الجامعة، وعلى مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيه، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإيديولوجية بالعقيدة الفكرية الثقافية لهذا النظام. ومن وجهة اخرى نجد أن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي، بما يحقق استقرار النظام والحفاظ على الهوية الوطنية، وهذا بدوره يؤدى إلى الارتقاء السياسي وأبعاد العنف كما يسهم في تحقيق وحدة الهوية الوطنية التي تعد جوهر الاستقرار السياسي للدولة.

التوصيات:

من التوصيات التي يحاول البحث ان يضعها بين يدي المهتمين بالشأن الليبي، وفي مقدمتهم صناع القرار، الآتي:

1- من الضروري أن يدرك الرأي العام الليبي أن هناك خللا كبيرا يعتري هويته الوطنية، وأنه مسؤول عن هذا الخلل كونه قد أضاع العديد من الفرص التي أتاحتها العملية الانتخابية، وكان من المفترض أن يختار الأشخاص الذين يأخذونه باتجاه الهوية الوطنية وليس باتجاه الهويات الفرعية، ولازالت هذه الفرصة متاحة أمامه، وبمعنى أدق لا يمكن تغيير أحواله إلا إذا انتخب على أساس البرنامج السياسي وليس على أساس التوجه القبلي أو الطائفي أو المناطقي للمرشحين، خاصة وأن الانتخابات على الأبواب.

2- من المهم جدا، أن تدرك النخبة السياسية الحاكمة حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، وبالتالي فإن استمرار أدائها السياسي الطريقة بنفسها سيكون له أثار سلبية على المجتمع ومستقبله، كون التمسك بالبرامج السياسية المعتمدة على الهويات الفرعية سيزيد من الهوة ما بين الليبيين وسيجعل البلاد تواجه خطر التقسيم والشرذمة.

3- هناك عدة أليات من الممكن اتباعها لتحقيق الاستقرار السياسي، وإصلاح الضرر الذي مس الهوية الوطنية الجامعة بعد عام 2011م ومنها الآتي:

أ- أن تعيد القوى السياسية الحالية النظر في توجهاتها، بحيث تكون عامة، مثل توجهات القوى السياسية في الدول المتقدمة لا تنظر إلى المجتمع عبر تقسيماته التقليدية، بل تنظر إليه على أنه كتلة واحدة يجب نقلها من واقع سيء إلى مستقبل أفضل.

ب- أن لا تتطرف القوى السياسية، في مسألة تطبيق توجهاتها، بل أن يكون المقياس هو المصلحة الوطنية العليا، وعندما تتعارض المصالح الحزبية مع المصلحة الوطنية، يتم التراجع عن المصالح الحزبية لصالح المصلحة الوطني العامة.

4-ضرورة تحصين الهوية الليبية في هذا الظرف الحساس وذلك من خلال مواجهة الأفكار العنصرية، والمناطقية، والجهوية، والأفكار الهدامة بكل الوسائل المتاحة، وعلى المثقف الليبي القيام بواجبه الأخلاقي والوطني اتجاه بلده ليبيا

5-القيام بدراسات ميدانية بصورة مستمرة حول ظاهرة الهوية الاجتماعية والوطنية، والاستفادة من الأبحاث التي تُنشر حول هذا الموضوع من أجل تطوير الهوية الوطنية الجامعة بما يتناسب مع متطلبات العصر.

مراجع البحث:

1- هاني الجزار، أزمة الهوية والتعصب: دراسة في سيكولوجية الشباب، دار هلال للنشر
2- وهيب الشاعر، الاردن الى اين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية، الطبعة الاولى.
3- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص17.
4- والتوزيع، 2010 .ص 1.
5- بدر الابراهيم، أزمة الهوبة الوطنية في السعودبة، انظر الرابط www..al akhbar.com .198591
6- مزيان روبية، الاغتراب الاجتماعي وتأثيره على الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري، ر2009، ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة العقيد آكلي محند ولحاح،2011-20012، ص 12
7- ابتسام محمود سلطان: التطور الخلقي للمراهق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2009 ، ص35.
8- فتيحة كركوش، إشكالية بناء الهوية النفسية الاجتماعية. » مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة البليدة 2، العدد 16 ، الجزائر، سبتمبر 2014 م.ص 270
9- عبدالحكيم احمين، مراجعة محمد شمدين، الهويات الافتراضية في المجتمعات العربية ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الناشر دار الامان المغرب، 2017م، ص67
10-سعدي البراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، بغداد، دار الكتب العلمية، 2014،ص 32
11-حيدر قاسم الحجاجي، اشكالية الهوية الوطنية، ص1 على المركز الالكتروني http://aljadidah.com/2010/01/1706
12-محمد عزت عربي، أزمة الهوية وعلاقتها بالتصور الانتحاري لدى عينة من طلبة التعليم الثانوي في مطادارس محافظة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد 13، العدد الرابع، 2015،ص 67

11-ازمة رحاب الساعدي الهوية وعلاقتها بالرضا عن الحياة لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في الجامعات الإسرائيلية" جامعة حيفاء نموذجا، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية)، المجلد 32(7)، 2018م، ص 93

12-الجيلاني يحى وآخرون، القاموس الألفبائي، بيروت: الأهلية للنشر،(1997)م، ص320.

13- سلوى محمد إسماعيل، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص32.

14- عادل الجبوري، الهوية الوطنية والهويات الفرعية في المجتمع التعددي ، 2012، انظر على الرابط الإلكتروني4012/news/www.albadee.net//:http

15- حيدر قاسم الحجامي، اشكالية الهوية الوطنية ، ص 1 ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التي: http//www.aljadidah.com/2010/01/1706

16- عادل دشيلة، أزمة الهوية اليمنية وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2019م ، ص3

17- علي اسعد وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 282 ، آب ، 2002 ، ص 97

18-، حنان العناني، "دافع الانتماء لدى عينة من معلمي الأطفال في الأردن"، المجلة التربوية، المجلد 21، العدد 84، 2007، ص 65

19- صموئيل هنتكتون، ترجمة :حسام الدين خضور، من نحن "التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، دار الحصاد دمشق، الطبعة الاولى، 2005م،ص43

20- الشيباني، عمر التومي الشيباني: تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، مطبوعات جامعة الفاتح طرابلس، 2001 ، ص 93، وكذلك انظر :عمر، أحمد مختار : النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر التركي ،منشورات الجامعة الليبية (بنغازي ،1971م)

21- سعيد إسماعيل علي، الهوية والتعليم، الطبعة الاولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2005 ،ص84

22- عبد الحفيظ بن عبد الله بن احمد المالكي، نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الامن الفكري في مواجهة الارهاب، رسالة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص58.

23- د. ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية، مجلة السياسة والدولية، العدد 18، بغداد، 2011.ص45

24-ظاهر محسن هاني واحمد جاسم مطرود، الهوية العراقية بين المواجهة والخضوع، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد 16، العدد(2)، حزيران 2013.،ص34

25- صموئيل هنتكتون، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية ، مرجع ساق، ص44

26- زاهي المغيربي، ونجيب الحصادي، **التحول الديمقراطي في ليبيا:** تحديات ومالات وفرص، بحث مقدم لأعمال ندوة حول الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس،2014،ص ص 36-39

27- حيدر قاسم الحجامي، إشكالية الهوية الوطنية، ص1، انظر على الموقع الالكتروني http://aljadidah.com/2010/01/1706

28- .إبراهيم الحيدري، **الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق**، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني،2009،ص2

29- موسى زياد عقل، ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا، موقع مجلة البيان، انظر الرابط http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1410

30- محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006

31- حمد الرجوب سلامة رضوان ،الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية .رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك،2005،ص75.

32- عبد الرحمان موسى، النهار مهيدات.أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية(دراسة حالة الأردن ،السعودية،مصر،تونس.(رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،2006-2007.ص27.

33- إسراء أحمد إسماعيل، أحمد إسماعيل(إسراء(،"**تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر(1991-2007** ."(رسالة ماجستير.جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية قسم العلوم السياسيــة،2007..ص47

34- عبد الوهاب طارق محمد، **سيكولوجية المشاركة السياسية** ،القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.ص79